واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

مقاربة سوسيو- سياسية.

د. عادل زقاغ
جامعة باتنة (الجزائر)
أ. سفيان منصوري
جامعة بومرداس، باحث بجامعة باتنة 1(الجزائر)

ملخص:

يعالج المقال قضية الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي أصبح لها أهمية متزايدة في منطقة الساحل الإفريقي والتي تعاني أصلا من انكشافات أمنية. أولا، تم مراجعة الإطار المفاهيمي لكل من الجريمة المنظمة والنطاق الإقليمي للدراسة. ثم عمدنا إلى فحص مستويات انتشار وحدة الأنماط السائدة لهذه النشاطات غير القانونية في المنطقة. يوفر هذا المسح أداة تحليلية ضرورية للترتيبات ذات الصلة بالسياسات الوطنية ومتعددة الأطراف الهادفة إلى مكافحة كل من تداعيات الجريمة المنظمة في المنطقة والظروف السياقية التي تسند استمراريتها، وهو ما تمت الإشارة إليه في ملاحظات ختامية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة، الساحل الإفريقي،التهديدات الأمنية.

Abstract:

This article deals with an issue of growing importance as it affects the security vulnerabilities in the area of Sahel that is:trans national organized crime in the African Sahel. First, a conceptual background of both the organized crimes and the targeted regional area has been considered. Then, we proceed to an examination of the diffusion and intensity of the most common patterns of such illegal activity in this area. This survey offers a an indispensable analytical tool for national and multilateral policy arrangements aiming at fighting against both the repercussions of organized crimes and the contextual conditions sustaining them, these are some concluding remarks we have been pointed out.

Key words: Organized crime, African Sahel, Security threats.

مقدمــة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات لأخيرة اتساعا ملحوظا في دائرة الانكشافات الأمنية في منطقة غير مستقرة أساسا، ما ساهم في تفاقم التهديدات الأمنية التي من شانها ممارسة ضغوط أكبر على المنظومة الأمنية للمنطقة، ويبدو أن التدفقات عبر حدودية هي من بين العناصر الأساسية التي تدفع في اتجاه تأزيم الوضع، ذلك أن متغير العولمة يجعل التهديدات الأمنية بكل أشكالها عابرة للحدود.وكمثال على ذلك، فإن التهديدات المناخية وتخلف برامج التنمية جعلت شعوب الساحل تعاني من عدة مشاكل خاصة في ظل الفشل الدول اتيل معظم دولها، كما يذهب العديد من الباحثين باعتبار منطقة الساحل الإفريقي بأنها تعاني من الإنكشافية La Vulnérabilité وهو يعود بالدرجة الأولى إلى خصوصية منطقة الساحل الجغرافية المشجعة لكل محاولا تزعزعة الاستقرار، هذه النزعة قد تستغل من قبل قوى خارجية أو فواعل عابرة للحدود، كعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، كل هذا جعل العديد من الملاحظين يجمعون بأن المنطقة أصبحت ملا ذا آمن أللمجموعات الإجرامية ونمو النشاطات ذات الطابع الإجرامي في منطقة الساحل الإفريقي.

لقد أصبحت هذه التنظيمات الإجرامية تبحث عن المساحات التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها،خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، بما في ذلك توفير الأمن

والاستقرار الداخلي لمواطنيها.فمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة تزايدا معتبرا لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها: تبيض الأموال، تهريب المخدرات- الأسلحة، الاتجار بالأشخاص، إلخ، وكل ذلك جعل منها منطقة أزموية بامتياز.وهو ما يدفعنا طرح الإشكالية التالية:ما هي المتغيرات التي ساعدت على تساند عدد من أنماط نشاطات الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، ارتأينا الاعتماد على محورين أساسيين:

- الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة ومنطقة الساحل الإفريقي.
- منظور سوسيو-سياسي للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي .

I. الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة ومنطقة الساحل الإفريقي:

لإزالة الغموض عن مفهوم الجريمة المنظمة وما يتصل منها بمنطقة الساحل الإفريقي، سنقدم مجموعة من التعريفات لجهات أمنيه دولية، بما يساعد على قصد توضيح أفضل المفهومين.

1. تعريف الجريمة المنظمة:

تعرف منظمة **الإنتربول** الجريمة المنظمة على أنها جماعة من الأشخاص تقوم- بحكم تشكيلتها- بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية. كذلك تعرفها **مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للاتحاد الأوربي** بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو و تحقيق الأرباح[1].

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فعرفتها بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[2].

بناء على هذه التعاريف المختلفة يمكننا تقديم تعريف إجرائي للجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم،وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة[3].

2. مظاهر الجريمة المنظمة

تعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تطور المجتمعات ووسائل التكنولوجيا ومن صور الجريمة المنظمة مايلي:

أ.**الاتجار غير المشروع بالمخدرات:** تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلوالمجتمع الإنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـ 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000،كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد، ومستواه في تلك الدول،فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام الناتج والمحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرهامما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات إجرامية أخرى[4].

ب. الاتجار بالأشخاص: أنشأت الأمم المتحدة بروتوكولا جديدا عام 2000، ألا وهوبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر -خاصة النساء والأطفال-وذلك ليكون مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البرتوكول إلى إيجاد شكل أفضل لتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها،وبالرغم من غياب المعلومات الدقيقة حول هذا النوع من التجارة بسبب الطبيعة الخفية لهاته الجرائم، إلا أن منظمة الائتلاف من أجل الرق وتجارةالبشر،وهي منظمة أمريكية لحقوق الإنسان تم تأسيسها عام 1998 وتتلقى تمويلا حكوميا، وتعمل في دراسة أبعاد تلك الظاهرة، إذ تقدر أن مابين 600ألف شخص و800 ألف شخص يتجر بهم عبر الحدود الدولية كل عام، وينتج عن ذلك أرباح سنوية قدرها 9 مليارات دولار مما يضع الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة بعد تهريب السلاح والمخدرات في أنشطة الجريمة الدولية المنظمة.

ومن ناحية أخرى فمنظمة محاربة الرق الدوليةتقدر أن هناك ما يقارب 20 مليون شخص يعملون بنظام الرق، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة أنه لا توجد أية دولة في العالم غير معينة بهذه المشكلة، فقد أحصى التقرير 137 دولة مصدرة للبشر،حيث يتم استغلالهم في أعمال الدعارةوالأعمال الشاقة بالإضافة إلى ذلك فإن عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بهذا النوع من النشاط غالبا ما تكون متعددة الجنسيات من هوية أعضائها ونطاق عملياتها.ويعرف الاتجار بالبشر على أنه استدراج الأشخاص من خلال التهديد أواستخدام القوة والغش والخداع لأغراض الاستغلال في الأعمال الشاقة أوالرق،ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في الفترات الموالية لأي صراع، فغالبا ما يكون اللاجئون والمرحلون من أوطانهم هم المستهدفون من طرف هؤلاء التجار[5].

ويقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه تجنيد أشخاص أونقلهم أو تنقيلهم أو ايوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو باستعمالها وغير ذلك، من أشكال القصر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أومزايا لنيل موافقة شخص لعرض الاستغلال ويشمل كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا أو الاسترقاق l'esclavage أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء[6].

جـ. غسيل الأموال:

ينطوي مصطلح غسيل الأموال على العديد من المضامين، إلا أنها متفقة في الخطوط الرئيسية، حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها:أنه عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف اخفاء و انكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم[7].

3. مفهوم منطقة الساحل الإفريقي:

الساحل الإفريقي مصطلح عربي الأصل ويعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء Le rivage ou la bordure méridionale du désert، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرقا[8]. وقد خلقت شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي نوعا من الارتباك التحليلي حول حدود ديناميكيات التفاعل الاستراتيجي وإمكانية تلقفه من طرف المحللين.

سياسيا، وبالعودة إلى مجموعة الدول التي ضمتها "لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS" والتي تم إنشاؤها سنة 1971: فالساحل الإفريقي يضم الدول التالية: السنغال، غامبيا،موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد. ثم أضيف كل من الرأس الأخضر Cap-Vert، غينيا وبيساو، ونظراً لزحف الرمال كان من الضروري أن تضاف كل من

السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا[9].وهناك من يعرف الساحل الإفريقي على أنه: حزام الفقر الأسود الذي يشمل: النيجر، بوركينا -فاسو،تشاد، مالي وموريتانيا[10].

وإذا استندنا إلى معيار المشاكل والأزمات الإثنيةCrises Ethniquesالكائنة به فهو: "قوس الأزمات l'Arc Des Crises الذي يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا[11].

وبالنسبة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي،جنوب الجزائر،شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال تشاد في الشرق.أم اقلب منطقة الساحل في شير إلى كل من: موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسة إلى جانب بوركينافاسو، وتشاد[12].

إن دول الساحل والصحراء تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر، كما تتميز هذه المنطقة بعدم الاستقرار المجتمعي والسياسي والاقتصادي، كل هذه العوامل التي تتراوح بين شساعة المجال الجغرافي وحالات اللاإستقرار المختلفة ساهمة على تفاقم الإنكشافية الأمنية وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة.

II. منظور سوسيو - سياسي للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لا طالما عرفت بها المنطقة، بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن، ويمكن اعتبار أن طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية والقضائية، مما أدى إلى انتشار مظاهر الفساد في أوساط المجتمعات الساحلية بما فيها أجهزة السلطة. كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية خاصة الإثنية منها،إلى شيوع حالة من الفوضى، أجبرت آلاف الأفراد واللاجئين إلى التنقل العشوائي،وبالتالي تشريد العديد من السكان و هوالأمر الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب استمرار الحروب والنزاعات،ولأسوء من ذلك فإن هذه الوضعية قد أدت بسكان منطقة الساحل الإفريقي إلى تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا للاستفادة من المداخيل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية، بالإضافة إلى هذا يشهد الساحل الإفريقي ظاهرتين مختلفتين ومتصلتين في آن واحدPhénomène concomitant et paradoxal؛إذ يوجد اختراق واضح وكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود Transnational بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا، بالموازاة تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية بسبب الصراعات المسلحة Conflits Armés، ومع مرور الوقت حدث تداخل بين المناطق الحكومية Espaces étatiquesوالمناطق الرمادية Zone grisesلينتج عنها أشكال جديدة ومعقدة من الفواعل والشبكات ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، إثنية واجتماعية، وهوما جعل الحدود الفاصلة بين المجالات العامة والمجالات الخاصة تمتاز بالغموض، فسمحت بذلك للممارسات الإجرامية بالتنقل بكل حرية في ربوع منطقة الساحل الإفريقي [13].

كذلك كان للجغرافيا الإنسانية Géographie Humaine دورا مهما في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة، عند خضوعها لمنطق العصب [القبلية في معظمها] Logiques Claniques فهذه الأخيرة تساهم في توليد أشكال التجارة غير الرسمية، حيث أن هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة وهوالأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية أو إقليمية، سياسية أو اقتصادية، بالتالي بتتم دمج ربوع منطقة الساحل الإفريقي في النظام الدولي للجريمة المنظمة، منذ نهاية الثنائية القطبية Fin du monde bipolaire

أصبحت الشبكات الدولية، من القضايا المهمة في العلاقات الدولية وخاصة للقارة الإفريقية فقد أصبحت تمثل عاملاً قويّاً للاندماج في العولمة. حيث استفادت الشبكات الاجرامية من الناحية المالية في العديد من الدول الإفريقية بسبب ظروفها أثناء الحرب البادرة[14].

الخاصية الثانية لهذه الشبكات تكمن في قدرتها على العمل في عدة مجالات في وقت واحد وتغيير سلم نشاطها محليا، اقليميا ودوليا وفقا لاحتياجاتها ولمتطلباتها، مما يجعل من الصعب حصرها في اتجاه واحد ونهائي،الخاصية الثالثة هي أنها أعادت رسم خريطة جديدة للمناطق الجغرافية بحيث خلقت حدود لا تتطابق مع الحدود الوطنية أين يكون تحديد عملها وتحركاتها باستمرار، بحيث يمكنها من التكيف مع كل الأوضاع والتغلب على العقبات التي تواجهها، كما أن تزايد وتداخل L'Amplitude et L'Imbrication الشبكات الإجرامية يجعلها غير قابلة للتجزئة لأنها مرتبطة بشكل وثيق، حيث لا نستطيع فهم حقيقة الجريمة المنظمة دون دراستها في إطار كلي وشامل، بسبب تداخل نشاطاتها، كما أن هناك اعتماد متبادل في مصادر تمويلها، لكن لأغراض التحليل، سيتم دراسة مختلف نشاطات الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وفق مقاربة سوسو-أمنية وهي منهجية لازمة لفهم الظروف الخاصة بكل نشاط لذلك سيتم التركيز على مايلي:[15]

- ✓ تهريب المنتجات القانونية Contrebande de produits licites
- ✓ تهريب للمخدرات وإنتاجها Production et du trafic de stupéfiants
- ✓ تجارة الأسلحة الخفيفة Trafic d'armes légères
- ✓ الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالإتجار بالبشر Des Migrations illégales associées au trafic d'êtres Humains.

وقبل استعراض تفاصيل كل نقطة على حده يبدو من المناسب تقديم صورة عامة لديناميكية النشاط الإجرامي في منطقة الساحل والتي تمتد في مصادرها وتداعياتها لشمال إفريقيا ولبلدان إفريقيا جنوب الصحراء. حيث تظهر "نيامي"و"أقاديز"في "النيجر" و"قاو" في "مالي" باعتبارهما مناطق عبور رئيسية ومراكز مهمة للنشاط الإجرامي الذي يستمد من تهريب السلع والمواد المحظورة إلى تهريب البشر، كما تظهر مثلث جبال تيبستي شمالي تشاد منطقة تمركز أخرى لخطوط التهريب الإجرامي مستفيدا من الانفلات الأمني في ليبيا وشمالي النيجر. ومن جهة أخرى تبين الخريطة محورية الإقليم الليبي بالنسبة لمجمل خطوط نشاطات الجماعات الإجرامية، ويساهم ذلك جنبا إلى جنب مع انتشار مسلحي القاعدة و داعش وغيرهم من الجماعات الإرهابية في تقاطع النشاطات الإرهابية والإجرامية في مختلف هذه المناطق بما يجعلها أكثر خطورة، بالنظر لتوفر المال والسلاح وهما الدعامتان الأساسيتان لتساند العنف، ومن جهة أخرى بسبب الصدام المسلح بين المجموعات المتنافسة على توفير الحماية بمقابل، لخطوط الإمداد و ملذات التمركز الإجرامي. وتبقى الملاحظة الأساسية هي أن مناطق اللااستقرار السياسي توفر بيئة ملائمة لتفشي الإجرام المنظم بسبب غياب الضبط الحكومي للنشاط الاقتصادي وسقوط هذا الأخير في فخ الاقتصاد الموازي الذي تتحكم فيه العصابات والمافيا وتدعم استمراريته المجموعات المسلحة المتنافسة للسيطرة على الأقاليم المتنازع عليها.

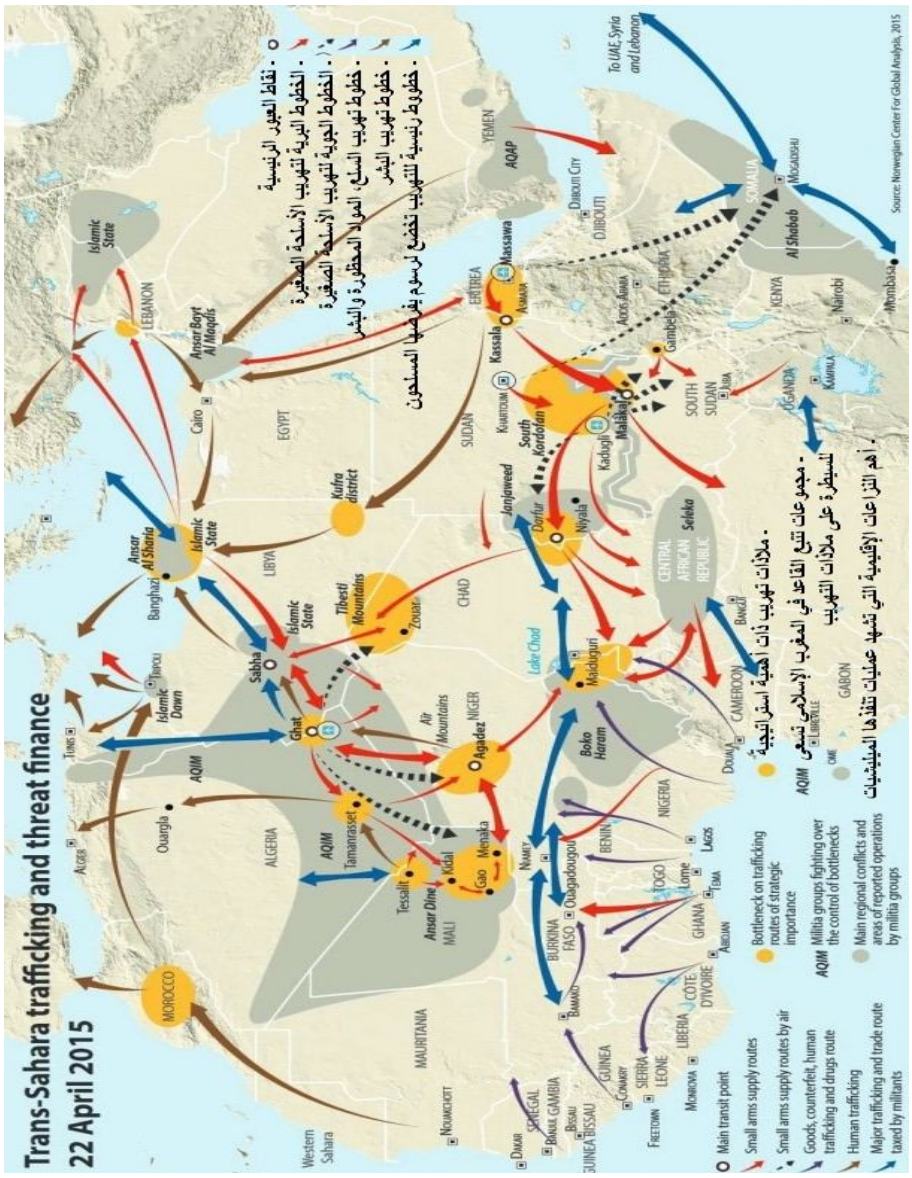

المصدر: المركز النرويجي للتحليل العالمي.
<http://africacenter.org/wp-content/uploads/2015/08/Trans-Sahara-trafficking-and-threat-finance-1024x606.jpg>

بعد تحديد مشهد شامل للجريمة المنظمة في منطقة الساحل بشكل خاص وارتباطاتها الإقليمية سيتم التفصيل في مختلف النشاطات الإجرامية ذات الصلة حسب المحاور المشار إليها:

1. تهريب المنتجات القانونية:

يعتبر تهريب وتجارة السلع القانونية Produits Licites ظاهرة قديمة عرفتها منطقة الساحل الإفريقي، خاصة على الحدود البريةلمالي، النيجر، موريتانيا والمغرب حيث تمثلت هذه السلع في: المواد الغذائية الرئيسة القادمة من بعض الدول المغاربية. وسائل النقل مثل السيارات وغيرها والتبغ.

يعرف هذا النوع من التجارة "بالتجارة غير الرسمية" Commerce Informel المنتشرة بكثرة في كل إفريقيا. ففي الأول كانت تتم المبادلات فقط بين السكان المحليين وكان الغرض منها هوسد حاجيات السكان في المناطق الفقيرة التي تعرف نقص كبير في المواد الغذائية، فكانت الطريقة والوسيلة الوحيدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة وأن الحدود لم تمثل حاجز أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية[16].

تباع السلع المهربة للصحراويين الذين يقايضونها بالإبل، الماعز أوالمواد الغذائية والزراعية أما السجائر المهربة فتصل إلى نواكشوط ليتم تهريبها إلى المغرب عن طريق نواذيبوNouadhibouوتباع في الأسواق الداخلية لصحراء الغربية إضافة إلى السنغال، كماتعد الصحراء الغربية Sahara Occidental بمثابة مركز توزيع إقليمي Centre de distribution régional البضائع لجميع دول شمال إفريقيا، حيث يتم نقل البضائع بمساعدة سائقين محليين يتمتعون بخبرة كبيرة ودراية واسعة للصحراء، تتراوح أجرة كل واحد منهم ما بين 450 و680 دولار للرحلة الواحدة.كما تعتبر "موريتانيا" من أهم ثلاثة محاور لتهريب السجائر، وهي موانئ "لومي" Loméو"كوتونو" Cotonou[17].

2. تجارة المخدرات:

يعود اندماج إفريقيا الصحراوية ومنطقة الساحل الإفريقي في الاقتصاد العالمي لتجارة المخدرات إلى ثمانينات القرن الماضي، ومن أهم هذه المخدرات نجد: الكوكايين، الحشيش Cannabis، فقد أصبحت إفريقيا اليوم تمثل منطقة استراتيجية لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا، فينزويلا و البرازيل، عن طريق ميناء" بيساو والرأس الأخضر في الشمال، ويفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة بسبب: القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الأمريكية خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ما دفع بهذه الشبكات إلى البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية، كما تساهم نسبة الفساد والرشوة Corruption، المرتفعة بالقارة الإفريقية بدخول المخدرات، بهذا أصبحت إفريقيا تصنف ضمن القارات الأكثر استهلاك لمختلف أنواع المخدرات،ويمكن حصر الأسباب التي جعلت من إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات ما يلي:[18]

- الطبيعة الصحراوية لمنطقة الساحل الإفريقي فهي عبارة عن أراضي يصعب مراقبتها والتحكم فيها.
- ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول الساحل، لأنها مجهزة فقط لضبط الأمن العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة.
- انتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة.
- عدم توفر قواعد بيانات وطنية يتم تحيينها بشكل منتظم قصد ضمان متابعة دقيقة للنشاطات غير المشروعة وتوفير معلومات موثوقة للأجهزة الأمنية.
- قصور الجهاز القضائي وتخلفه، حيث أنه أصبح عرضة للتلاعب والفساد.

أما أهم المخدرات التي تعبر الساحل الإفريقي هي:

أ. القنب الهندي-دور المساحات المزروعة في المناطق الفقيرة:

حسب رئيس المكتب المركزي لمكافحة تجارة المخدرات (Ocritis) تعلب إفريقيا دورا محوريا...، فطريق القنب الهندي تعبر كل من مالي وموريتانيا حتى تصل إلى المغرب العربي، كما ترسم طرق جديدة باتجاه كل من ليبيا ومصر[19].

ويمكن إرجاع أسباب انتشار زراعة القنب الهندي في منطقة الساحل، إلى الأرباح الهائلة التي تحققها زراعته مقارنة بالمنتجات الزراعية الأخرى،حيث تساهم زراعة هذا النوع من المخدرات بطريقة أو بأخرى في تقليص مستوى الفقر الذي يعانيه المزارعين في المناطق الريفية وحتى في المناطق الحضارية[20].

ب. تهريب الكوكايين-دور الكارتلات العابرة للحدود وتفشي مظاهر الفساد:

منذ بداية القرن الجديد أصبحت القارة السمراء تشكل تدريجيا منطقة عبور جديدة للكوكايين[21].رغم أن الكوكايين لايتم إنتاجها في إفريقيا، فحسب الإنتربو لقدرت الكوكايين التي تروج سنويا بإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي

بـــحوالي 1.8 مليار دولار سنة 2011، فمنذ نهاية التسعينات أصبحت تجارة الكوكايين تعرف نشاط كبيـــرا فـــي هـــذه المناطق بواسطة أكبر "كارتلات" Cartels المخدرات في أمريكـــا الجنوبيـــة، حيـــث تصـــل الكوكـــايين إلـــى غينيـــا بساووسرليون عبر البحر ليتم نقلها بعد ذلك إلى السنغال وموريتانيا ثم إلى المغرب لينتهـــي بهـــا الأمربأوروبـــا. أمـــا الطريق البري للكوكايين فيمر عبر موريتانيا والمغرب، أما الطريق الجوي يمر عبر الدار البيضاء ومالي[22].كماتحولـــت موريتانيا بصورة تدريجية إلى سوق الجملة Marché de gros لتجارة الكوكايين المرسلة إلى السنغال والمغرب ليـــتم نقلها إلى أوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير الأسماكcontainers de poissons[23].

3.تجارة الأسلحة الخفيفة-دور الصراعات الداخلية المزمنة:

حسب تقوير الأمم المتحدة، فإن الأسلحة المهربة التي تدخل غرب إفريقيا سنويا، تأتي من دول أوروبا الوســـطى والشرقية، روسيا، الصين ودول إفريقية أخرى،إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونيـــة، لكـــن انتشـــار الفســـاد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا، حيث تبلـــغ حصـــة إفريقيـــا الغربية وحدها "8" ملايين قطعة سلاح، و100.000 كلاشنيكوف بمنطقة الساحل الإفريقي[24].

إن ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة ه وتعقيدها و تعدد أطرافها، خاصة مـــع ظهور " السماسرة " Courtiers الذين يمثلون حلقة الوصل بين المشتري البائع، والناقل والمقرض وشـــركات التـــأمين بغية ترتيب عمليات التنقل (الأسلحة)مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الأطراف، خاصة في ظل اســـتغلالها للثغرات القانونية، وتزويدها بالوثائق الإدارية بالتواطؤ مع إطارات مهمة داخل الدولة وهم الفواعل الأخطر Acteurs Les Plus Difficiles في هذا النوع من النشاطات الإجرامية[25].

كما يمكن رصد ظاهرتين ساهمتا بطريقة أو بأخرى في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية فـــي منطقـــة الساحل الإفريقي:

- ✓ انتشار الصراعات المحلية conflits régionaux والتمرد الـــداخلي rébellionsinternes التـــي تعرفهمـــا دول الساحل الإفريقي.
- ✓ الانحـــراف السياســـي Déclin Politiqueوانقســـام جبهـــة البوليســـاريو Décomposition du Front Polisarioبالإضافة إلى قرب الصحراء الغربية من موريتانيا، ولد مسافة فارغـــة Espace Lacunaire ســـاهمت بشكل كبير في تغذية شبكات التهريب وفتح المجال أمام المهاجرين غير الشرعيين[26].

4. الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالإتجار بالبشر:

عند دراسة واقع الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، يمكن التميز بين ثلاث فئات من المهاجرين:

أ. الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار:هذا النوع من الهجرة معروف منذ القديم ويدخل ضمن الهجرة الطبيعية، تتجه عادة حركة الهجرة داخل دول القارة الإفريقية.

ب. الفئة العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور: في هذا النوع تنشط حركة الهجـــرة غيـــر الشـــرعية خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية، تزامن ذلك مـــع سياسية تضيق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب، ما دفع العديـــد مـــن المهاجرين للبحث عن طريق غير شرعي للوصول إلى العالم الآخر، أحد هذه الطرق هي المرور عبـــر دول المغـــرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية، لكن الكثير منهم تعذر عليهم ذلك فانتهى بهم المطاف إلى الاســـتقرار فـــي

دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر إلى حد كبير تمركز عدة جاليات إفريقية بمنطقة الجنوب الجزائري خاصة بتمنراست[27].

جـ. **فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في مجال التهريب بمختلف أشكاله**: تتصف هي الأخرى ضمن الهجرة غير الشرعية، وهم الذين يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب و الاجرام، حيث أقرت أخر التقديرات لمعدل الهجرة الدولية للدول الساحلية الرئيسة- لا تدل على وجود معدلات سلبية للهجرة إلا في مالي ولكن هذه لتقديرات لا تنفي غياب حركيات الهجرة بالمنطقة،ومثال عن ذلك المعطيات التي قدمتها البنك الدولي للسنوات الأخيرة، حيث قدرت نسبة المهاجرين في موريتانيا بأكثر من 3% أي أكثر من 100.00 شخص هاجروا نحو أربع مناطق جغرافية هي:[28]

- ✓ الأولى تخص الهجرة نحودول غرب إفريقيا خاصة السنيغال، نيجيريا وغامبيا.
- ✓ الثانية تخص الهجرة نحو إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغوالديمقراطية.
- ✓ تليها الهجرة نحو أوروبا وخاصة فرنسا وايطاليا.
- ✓ في الأخير الهجرة نحو أمريكا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

تعد " مالي" الدولة التي تعرف أكبر معدلات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، سواء كانت هجرة داخل القارة نفسها Intracontinentale، أو هجرة باتجاه القارات الأخرى Intercontinentale حيث تقدر نسبة المهاجرين بـ 1.2 مليون، أي ما يعادل 9 % من السكان، في حين يبلغ عدد المهاجرين إليها أقل من 50.000 وتعد فرنسا الدولة المستقطبة لأكبر عدد من المهاجرين الماليين، فحسب التقديرات الأخيرة للوزارة الفرنسية، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي حوالي 50.000 مهاجر في فرنسا كما أن الدول الرئيسة التي يهاجر إليها الماليون هي: ساحل العاج، بوركينافاسو، نيجيريا، فرنسا، النيجر، الغابون، السنيغال.

أما في النيجر فقد قدر البنك الدولي عدد المهاجرين النيجريين بـ 438.000 مهاجر، أي ما يعبر عن 3% من مجموع السكان، وذلك في اتجاهين رئيسين:

- ✓ **الأول**: داخل القارة السمراء باتجاه دول غرب إفريقيا، وهي الكوت ديفوار، بوركينا فاسو، نيجيريا، تشاد، البينين والتوغو.
- ✓ **الثاني:** خارج القارة باتجاه فرنسا وايطاليا[29].

يمكن تفسير ظاهرة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، بوجود روابط منطقية تقليدية Logiques Traditionnelles تربط المنطقة بنفس المجال الجغرافي وببعض القرارات الجيوسياسية Décisions Géopolitiques.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل وكغيرها من المناطق الأخرى في القارة الإفريقية بوجود تصور معين لدى الحكومات التي تساهم في تعزيز ظاهرة الهجرة السرية لسببين هما:[30]

- ✓ تساهم الهجرة من تخفيض حالات الاستياءMécontentements لدى المواطنين بسبب التحويلات المالية المرسلة من الخارج.
- ✓ ومن جهة أخرى تساعد الهجرة على التخلص من الفئة الساخطة للمجتمع بسبب الأوضاع المزرية التي يعيشونها.

كما تمثل الصراعات والحروب في منطقة الساحل الإفريقي عاملا من عوامل اللاأمن و اللاإستقرار تدفع بالسكان على الهجرة، فتؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الهجرة السرية في المنطقة، لكن يجب التنبيه في هذا الإطار أن ظاهرة الهجرة السرية لا تمثل في حد ذاتها تهديدا أمنيا رئيسا كما يعتقده البعض، ولكن قد تصبح كذلك إذا ما توفرت

مجموعة من المعطيات والظروف المناسبة كاليأس والإحباط الذي قد يتعرض له المهاجرون فتستغله شبكات الجريمة المنظمة في تنفيذ أعمالها الاجرامية[31].

كما قد تتقاطع الهجرة السرية في الكثير من الأحيان مع ظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق المتاجرة بالمهاجرين من قبل شبكات الجريمة المنظمة، حيث يقومون بتهريبهم إلى الخارج بغية استغلالهم في أعمال الدعارة Proxénétisme، أوفي الأعمال الشاقة[32].

خاتمة:

ساعدنا المسح الاستعراضي لهذا المقال في التعرف على الأنماط الشائعة للنشاطات التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي،وفي معرفة خطورة هذا التهديد على المجتمع الصحراوي. في الخلفية المفهومية لمجموعات الجريمة المنظمة المتكونة المؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر نستشف مدى صعوبة ضبط التهديدات المتأتية منها وهو حال كل المجموعات الإجرامية الصغيرة مهما كانت طبيعة نشاطاتها. فضلا عن ذلك فإن تنظيمها الهرمي وتوظيفها وسائل غير مشروعة مثل العنف والتهديد والرشوة يجعلها مقاومة للاختراق ولمختلف آليات محاضرتها.وفي منطقة الساحل فإن هذه المجموعات تميل إلى التربح عبر النشاط الإجرامي،عبر الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والسلاح وغيرها، وتعمد إلى غسل الأموال المتحصل عليها من جرائمها ما يجعلها تشرعن تواجدها في السوق وتحصل على موارد يصعب تقفي وجهتها النهائية.

وبناء على ما سبق يمكن الخلوص إلى أن أية مقاربة فعالة وحقيقية تهدف إلى مواجه تهديد الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي أوفي أي جزء من المعمورة، يستوجب عليها وضع خطة عمل براغماتية ترتكز على العناصر الأتية:

- ✓ عدم إغفال ثنائية الأمن والتنمية لأن كل الدراسات التي تناولت الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي،تحاجج بكون الفقر والبطالة من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى انضمام الأفراد في عصابات الجريمة المنظمة، إذاً ينبغي محاربة الأسباب التي تؤدي إلى الانضمام في هذه العصابات وعدم الاعتماد على الدراسات القديمة والعمل على استحداث الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا التهديد الأمني الخطير، خصوصا في الدول التي تعاني من تردي الأوضاع السوسيو - إقتصادية كمنطقة الساحل الإفريقي.
- ✓ ضمان الحد الأدنى من مقومات الأمن الإنساني ويكون ذلك عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية وتنويع وتشجيع المانحين على تمويل مشاريع تنموية تساهم في تجفيف منابع الإجرام.
- ✓ تفعيل مساعي مكافحة الجريمة المنظمة في إطار مقاربة إقليمية، والعمل على تنسيق المبادرات متعدد الأطراف بين الفواعل المعنية بعملية السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي من أجل وضع خطة عمل مشتركة تعتمد على حزمة من التدابير التي تمتد من التنسيق ألاستخباراتي إلى تحفيز النمو وتعزيز برامج الرفاه وإدماج الفئات الهشة و العرضة لاستمالة المجموعات الإجرامية.

الهوامش:

[1]-يونس زكور،" الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟ ".**الحوار المتمدن**،العدد 1811، من الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313>

2- المرجع السابق.

3- مفهوم الجريمة المنظمة:

</مفهوم-الجريمة-المنظمة/http://khelfallahnahla.unblog.fr/2013/03/19>

4- بسمة عولمي، " جريمة تبيض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، **أصوات الشام**، (2010/05/10)
<http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184>

5- هبة فاطمة مرايف، " الاتجار بالبشر...الشكل المعاصر لتجارة الرق "، **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 165،(يونيو2006): ص ص 85.84.

[6]- Protocole additionnel à laConventiondes NationsUniescontrela criminalité transnationale organiséevisant à prévenir,réprimeretpunir la traitedespersonnes, enparticulierdes femmesetdes enfants.**Nations Unies**. P.02.
<http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ProtocolTraffickingInPersons_fr.pdf>

7- بسمة عولمي، مرجع سابق .

[8]- Mehdi Taje, " Sécurité est stabilité dans le sahel Africain ",**Collège de Défonce de l'OTAN**, VDC occasionnel paper, Rome, (19 Décembre 2006) : p.6.

[9]- Ibid.

-[10]فليب عطية، **أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث** (الكويت: مطابع السياسة، 1992)، ص.49.

[11]- أمحند برقوق، " الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية "، **العالم الاستراتجي**، العدد 07، الجزائر، مركز الشعب الدراسات الاستراتجية، (نوفمبر 2008): ص.8.

[12] -Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield. " Une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel".**Direction générale des politique externes de l'union européenne**. Bruxelles, Mai 2012. p.09.

[13]- Laurence Aïda Ammour ," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel , **Cahier du CEREM**, N°13, Paris, (Décembre 2009): p.58.

[14] - Sandrine Tollotin, " Fin de l'empire français ", **Croissance**, N°.412, (Février1998): p.35.

[15]- Laurence Aïda Ammour, Op.cit. p.59.

[16] -ibid , p.60.

[17]- Laurence Aïda Ammour ,Op.cit, p.61.

[18]-Laurance Aide Ammour, " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ", **SeguridadDefensa en et Mediterranea (SEDMED)**, Barcelona, (Octubre 2010): p.05.

[19]- Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ",Op.cit, p.64.

[20]-ibid, p.63.

[21]- Alain Rodier," Afrique de l'Ouest: vulnérabilités et facteurs d'insécurité ", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, **Cahiers de l'IRSEM**, p.105

[22]- Laurence Aïda Ammour ,Op.cit, p.64.

[23] - Laurence Aïda Ammour , " la sécurité du Sahara et du Sahel: Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest " , Op.cit, p.66.

[24] - LauranceAïdaAmmour ," les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ", Op.cit.p.6.

[25]- Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op.cit, p.67.
[26]- ibid. p.68
[27]- Gérard-François Dumont," la Géopolitique des Population du sahel ", Dans: la sécurité du Sahara et du sahel, Op.cit.p.42.
[28]- ibid , p.43.
[29]- Gérard-François Dumont, Op.cit.p.43.
[30]- ibid , p.43.
[31]- Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op.cit, p.73.
[32]-" Le trafic de drogue comme menace à la écuité en Afrique de l'ouest ",**Rapport de l'Onudc**, Disponible sur: **www.unodc.org.**